

شها قسم إزالة المخالفات بالجھراء

البلدية: مصادرة وإتلاف 3 أطنان من المواد الغذائية الفاسدة



جانب من الحملة



إتلاف المواد الغذائية الفاسدة

التقيد بقواعد النظافة العامة، بيع مواد غذائية غير مطابقة للمواصفات. كما دعت إدارة العلاقات بفرع بلدية محافظة الجھراء على المحلات والمطاعم والجمعيات وذلك ترافاً مع الحملة الاعلامية التي أطلقتها ادارة العلاقات العامة تحت شعار « #صحتك أمانة » والتي تهدف إلى جاهزية الاجهزة الرقابية بأفرع البلدية بالمحافظات بتكثيف الحملات التفتيشية على الجمعيات التعاونية ومخازن شركات المواد الغذائية وأسواق الجملة للمواد الغذائية والمحال والمطاعم قبل وأثناء رمضان والتي أسفرت عن مصادرة وإتلاف (3) طن من المواد الغذائية منتهية الصلاحية.

وبدوره أكد رئيس قسم إزالة المخالفات بفرع بلدية محافظة الجھراء سليمان الغيص بأن الحملة التي نفذها مفتشي القسم أسفرت عن مصادرة وإتلاف (3) طن من المواد الغذائية المنتهية الصلاحية وذلك بعد الكشف على العديد من المحلات والمطاعم والجمعيات حيث اشتملت على (2) طن و (500) كيلو من الحلويات و (310) كيلو من الخضار المشكل و (206) كيلو من اللحوم الغير صالحة للاستهلاك الآدمي الى جانب تحرير عدد (17) مخالفة تضمنت فتح محل بترخيص صحي منتهي، العمل بشهادة صحية منتهية، تشغيل عام بشهادة صحية منتهية، العمل قبل الحصول على شهادة صحية، تشغيل عامل قبل الحصول على شهادة صحية، عدم

بعد إطلاق الخدمة الإلكترونية في « حولي » الجبري: النظام الإلكتروني لإصدار تراخيص البناء شهد قفزة نوعية

وقّعت حتى تسهم بزيادة سلاسة الإجراءات الخاصة برخص البناء. من جانبه قال المدير العام لبلدية الكويت المهندس أحمد المنفوحى في تصريح مماثل انه تم عرض نجاح تجربة بلدية محافظة حولي في تصدير رخص البناء والنظام الإلكتروني اليوم و لاكثر من ست معاملات ومنها ترخيص هندسي وترخيص أوصاف بناء وأمن وسلامة وتعهد إشراف وغيرها من المعاملات. وأوضح المنفوحى أن البلدية حرصت اليوم على عمل مقابلة مباشرة عبر الانترنت لأحد المكاتب الهندسية التجارية أمام الوزير والصحافة لكي يتم نقل هذا النجاح بكل شفافية ولتبيان مدى سهولة وقصر الإجراءات المطلوبة التي ستقلص مدتها من ثلاثة أشهر إلى أقل من ساعتين فقط. وذكر أن البلدية تعمل وفق خطة زمنية محددة معرباً عن سعادته بهذا الإنجاز ونجاح العمل وفق تلك الخطة التي تسهم بشكل خاص في تطوير الخدمات الإلكترونية ليعتمتع جميع التجارى في جميع محافظات دولة الكويت بنهاية شهر ديسمبر المقبل.

وأشار إلى أن البلدية تعمل حالياً في الإعداد للمرحلة الثانية لهذا النظام والتي سيبدأ العمل بها مع بداية العام المقبل مبيناً أن هناك خططا مطروحة لانجاح هذا البرنامج. وأعرب عن سعادته بإشادة البنك الدولي ببلدية الكويت والتي ساهمت برفع تصنيف دولة الكويت في



الوزير محمد الجبري

البلدية تسهم في تأخير المعاملات لافتاً إلى أن هذا النظام يعد مفخرة لجميع العاملين في البلدية لمساهمتهم في تسهيل الإجراءات على المواطنين. وأضاف أن دولة الكويت تقدمت في مراكز تحسين بيئة الاعمال من خلال بعض الإجراءات التي تمت بالتعاون مع البنك الدولي في أكثر من قطاع ووزارة ومنها بلدية الكويت. وأشار إلى أن محافظة حولي قامت بمكة ما يزيد عن 42 ألف ملف فيما يتبقى نحو 12 ألف ملف تقريبا سيتم ميكنتها في أقرب

أكد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون البلدية محمد الجبري أمس الاثنين أن النظام الإلكتروني لإصدار تراخيص البناء شهد قفزة نوعية ووقتية غير مسبوقة. وأشاد الجبري في تصريح للصحافيين عقب إطلاق الخدمة الإلكترونية لإصدار رخص البناء في مبنى محافظة حولي بالجهاز التنفيذي في بلدية الكويت على عظيم الذؤوب الذي ساهم بتقليص وقت إصدار الرخص الإلكترونية من شهر إلى أقل من ساعة ونصف الساعة فقط. وأوضح أن الوصول إلى هذه النتيجة القياسية في إصدار رخص البناء يأتي من خلال جهود جبارة وروح وطنية تهتم بخدمة الوطن والمواطن مشيراً إلى أن تدشين هذا النظام في محافظة حولي جاء بعد البداية الناجحة في محافظة مبارك الكبير التي ساهمت في تسهيل وتسريع الإجراءات الروتينية على المواطنين. وبين أن المحافظة الثالثة التي سيتم تطبيق النظام فيها هي محافظة العاصمة على أن يكون الرابع من يوليو المقبل موعداً لإطلاق تلك الخدمة تليها محافظة الأحمدى ثم الجھراء وأخيراً الفروانية بحيث يكتمل التطبيق في المحافظات الست مع نهاية العام الجاري. وأما الجبري أن النظام الإلكتروني لرخص البناء عكس الصورة الذهنية للمواطنين بأن

كامر يقيم برنامج «أسفير» بمشاركة أكثر من 25 جهة خيرية وتطوعية



جانب من البرنامج التدريبي



عثمان الثويني

الدورات الإغاثية والإنسانية عبر أكاديمية الريادة للعمل الإنساني وتزويج كل ما

أكاديمية الريادة في العمل الإنساني ليكون المعهد هو الوكيل الحصري والمعتمد لتقديم

أقام معهد كامر للتدريب الأهلي التابع لجمعية النجاة الخيرية وبالتعاون مع أكاديمية الريادة في العمل الإنساني البرنامج العالمي (أسفير) الذي يهدف إلى تحسين جودة الأعمال الإنسانية، وكذلك برنامج مقدمة المعيار الأساسي في العمل الإنساني. وقال مدير المعهد عثمان الثويني: تم التدريب إلكترونياً عن طريق أكاديمية الريادة بمشاركة أكثر من 25 مشاركاً من عدة جهات تطوعية وإنسانية وخيرية مثل (جمعية الهلال الأحمر، الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، مركز العمل الإنساني للدعم القانوني، المعهد العربي للتخطيط، جمعية الشيخ عبدالله النوري الخيرية، جمعية النجاة الخيرية، نماء للأعمال، الرحمة العالمية).

وتابع الثويني قائلاً: المعهد بالاتفاق مع

المشاركون في ندوة «مستقبل النقل في الكويت» بجمعية المهندسين؛

توسيع الطرق ليس حلاً جذرياً للمشكلة

العتل: التسييس أخر الحل وجعل مشكلة النقل بالدولة مزمنة ◆ العميري: نحتاج إلى قاعدة بيانات شاملة لوضع الحل المتكامل ◆



الدكتور صالح الياسين متوسطا الطالبات منظمات الندوة



العتبي والمشاركون في الندوة مع عدد من الحضور بصورة جماعية



العتل مفتتحا الندوة مع المشاركين فيها

تنبذ القانون المحدد لدور الهيئة وقال لمرسوم صدورها، مشيراً إلى أن الهيئة تعاقبت مع مستشار عالمي لاستراتيجية ممرورية حتى 2030.

وأكد الهيئة أن الحلول لمشكلة النقل والممرور استراتيجية وتركز على ضرورة وجود وسائل نقل عام جديدة ومنها المترو الذي يعد وسيلة نقل تنموية ستكون الكويت باسم الحاجة لها مستقبلاً، محذراً من أن مشكلة الممرور ستكون أكثر تعقيداً وأن حلها ستكون أكثر كلفة مع التأخر بحلها ولهذا يجب أن تكون حاضرة وعلى رأس أولويات الدولة.

ادارة المشكلة ومعالجتها

وأما الدكتور صالح الياسين أستاذ النقل والممرور بكلية الهندسة والبتترول بجامعة الكويت فقال: إن النقل خدمة يجب أن تكون آمنة وسريعة ولا بد من جهة متخصصة تقوم بإدارة هذه المشكلة ومعالجتها، ووضع حلول تواكب الزيادة السكانية والحد من معدل زيادة عدد السيارات التي تبلغ 100 ألف سيارة سنوياً. وقال : إن معوقات حل مشكلة النقل البري تتمثل في عدم وجود استراتيجية عمل محددة وغياب دور محدود للهيئة الطرق، وعدم وجود تخطيط وإدارة للنقل العام في الدولة عموماً. جمعية المهندسين تحذر من استدعاءات بعض الجهات لمهندسي الأشغال تطرق رئيس جمعية المهندسين المهندس فيصل العتل في كلمته إلى مشكلة مجموعة من مهندسي الأشغال الذين تنتم مضابقتهم واستدعاءاتهم من بعض الجهات لجهود قاموا بها في مشاريع الدولة الكبرى، محذراً من الاساءة لهذه المهندسين ولن ننوأن في الدفاع عنهم بالقنوات الرسمية.

اجماعية نحو 8 ونصف مليار دينار.

مشايرع الطرق مكلفة

وقال الحصان : الأشغال تعلم على تنفيذ مشاريع الطرق لكن عدم مواكبة هذه المشاريع مع الاحتيايات وإذا لم تلتزم الدولة بالخطط وتنفيذ المخططات الهيكلية فلن تحل المشكلة، مضيفاً أن الاعتماد على النقل الخاص وإهمال النقل العام واحداً من أوجه أسباب المشكلة. وقال : الدولة تخطو خطوات إيجابية بالمدن الخارجية للتقليل من الازدحام، فمشايرع الطرق تكلفنا عالية جداً ولو نفذنا كل هذه المشاريع سنساهم وعلى مراحل في حل المشكلة الممرورية، مضيفاً أنه ومع ازدياد عدد السكان ستعود الطاقة الاستيعابية إلى العجز الذي انطلقت منه.

غياب التخطيط الاستراتيجي

وأما مدير الإدارة الهندسية السابق في وزارة الداخلية المهندس سعدون الخالدي فقال : إن الازدحام أحد وجوه مشكلة النقل البري وأن من أهم أسبابه تمركز الطرق بمنطقة مساحتها نحو

الحضرية على نحو 8% من مساحة الدولة وهي مخصصة لنحو مليونين ويات فيها نحو ثلاثة ملايين مما ساهم في تعزير وتفاقمها لمشكلة.

وأكد الصراف : أن توسعة الطرق ومشايرعها ورغم أهمية النقل العام واحداً من الحلول الممكنة والتي نحتاج لها، على أن يكون هناك توزيع سكاني في مدن جديدة تتضمن مناطق السكن والعمل على حد سواء.

أهمية للنقل العام

وقال الصراف : لو كانت الحكومة جادة لاستقرت في النقل العام وطورته، لكننا نرى أن الشركات الخاصة تتطور وترحب بينما شركة النقل الحكومية في وضع سيء وهذا أحد الأسباب التي تضاف إلى ضعف التعامل الجدي مع مشكلة النقل والممرور في الكويت.

ومن جهته استعرض وكيل وزارة الأشغال العامة المساعد المهندس أحمد الحصان المشاريع التي تقوم بها الوزارة لافتاً إلى أن هذه المشاريع وكما هو معروف نحو 87 مشروعاً بقيمة

لا تجرير ولا توجيه انتقادات شخصية أو غير موضوعية ونطرح قضيتنا فنياً وهندسياً ونناقشها بموضوعية ونطرح حلولاً ورغم ذلك هناك من يغمز ويقول ياريت الجمعية تكون فنية.

تدقيق المعلومات

وأما رئيس لجنة النقل والممرور بالجمعية المهندس عادل العميري فأكد على ضرورة توافر المعلومات وأنسابيتها ليعتمد تحليل المشكلة بشكل متكامل وعلى ضوء ذلك يتم وضع الحلول المرجوة. وودعا العميري إلى الجدية في تطبيق قوانين الممرور والنقل، لافتاً إلى أن تشديد العقوبات ليس حلاً، فلقد أثبتت التجربة أن التهديد بالقانون أفضل من تنفيذه عقابياً.

تطبيق المخطط الهيكلي

وأما الوزير السابق المهندس موسى الصراف فأرى أن عدم تطبيق المخطط الهيكلي للدولة بشكل كامل هو أحد الأسباب الرئيسية لمشكلة النقل في البلاد، موضحاً أن التمرکز السكاني في المنطقة

أجمع المشاركون في ندوة « مستقبل النقل البري » التي أقيمت برعاية جمعية المهندسين الكويتية مساء أول أمس الأول (الاحد) ونظمها طلبة النقل والممرور بكلية الهندسة والبتترول بجامعة الكويت على أن مشاريع الطرق وتوسعتها ليست حلاً جذرياً لمشكلة النقل في البلاد، مشيرين إلى أن هذا واحداً من الحلول وأننا بحاجة إلى منظومة متكاملة للحل.

أولوية حكومية

بدأت الندوة بكلمة لرئيس جمعية المهندسين الكويتية المهندس فيصل دويج العتل الذي قال : إن موضوع النقل والممرور يجب أن يكون في أولويات الدولة للحد من الخسائر الكبيرة في الأرواح والمال، داعياً الجهات الحكومية إلى دراسات مستمرة لتحديد حجم الخسائر المادية التي تتكبدها الدولة جراء هذه المشكلة. ولفت العتل إلى الجهود التطوعية التي تقوم بها الجمعية منذ سنوات في موضوع النقل والممرور فهي أول جمعية نفع عام متخصصة شكلت لجنة معينة بالشأن الممروري وقضايا النقل في العام 2003، وقد فتحت أبوابها لكل المهنيين والقضايا المهنية بعيداً عن التسييس والسياسيين، وأعدت دراسة حول مشكلة النقل والممرور في العام 2004، ووضعت نتائجها أمام المعنيين وعوقبت الجمعية على هذه الدراسة واستبعدت من كل الحلول التي قامت الجهات المعنية بأخذها من دراسة الجمعية واستبعدت كوادرها التطوعية عن العمل.

مهنية وليست سياسية

وقال العتل : هناك من يحاول الاصطلاح بإلحاح العكرة وتسييس أبسط الأمور الفنية التي نناقشها كمهنيين وجعلها سياسية، رغم أننا نعمل على الطرح الفني المهني وهذا ما نقوم به